التوزيع السوسيوجغرافي لجرائم الاعتداء ضد الأفراد
(ولاية سكيكدة نموذجا)

بومصران نسيمة : طالبة دكتوراه
عمارة فاتح : أستـاذ التعليم العالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار – عنابة

الملخص

يندرج هذا البحث ضمن إطار مساهمة الجغرافيا في دراسة الجريمة من خلال معرفة التوزيع السوسيوجغرافي لجرائم الاعتداء ضد الأفراد، وذلك عن طريق محاولة التعرف على توزيع الخصائص الاجتماعية لمرتكبي هذه الجرائم، وكذا توزيع أنماطها بولاية سكيكدة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة المناسب لموضوع الدراسة، حيث تم اختيار 100 مفردة شملت الأفراد الذين تورطوا في ارتكاب جرائم الاعتداء ضد الأفراد عبر كامل الولاية، وقد تم اختيارهم بطريقة قصدية، موزعين بالتساوي على القطاعات الخمسة (حسب تقسيم الدرك الوطني)، لتخلص الدراسة في الأخير إلى أن توزيع كل من الخصائص الاجتماعية – الجنس، المستوى التعليمي، الحالة المهنية- وأنماط جرائم الاعتداء ضد الأفراد يختلف عبر قطاعات الولاية.

Abstract

This study falls within geography contribution in crime study by identifying the socio-geographical distribution of assaults against individuals crimes through trying to identify the social characteristics of perpetrators and crimes types in the district of skikda. To achieve that, this study adopted the status method that suits its theme, where 100 words were chosen including all perpetrators involved in assaults against individual crimes across the district . those perpetrators are distributed equally amongst the five sections (according to national gendarmerie). The study eventually concludes that each of the social characteristics - gender- educational level – professional status – and types of assaults against individuals crimes vary across the district.

المنارة للاستشارات

المقدمة

إن للجماعة كيان ذاتي مستقل، ومنذ وجودها وجدت بها غريزة المحافظة على بقائها، وهي الغريزة ذاتها التي تدفع الفرد في هذه الجماعة للمحافظة على نفسه وممتلكاته، من أرض وعرض ومال وهو ما يجعله يوجه هذه الغريزة نحو رد كل عدوان يراه يهدد أمنه واستقراره وممتلكاته، مستخدما في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من السب والشتم والتهديد مرورا بالضرب والجرح وصولا إلى أعنف أنواع الاعتداءات وهو القتل.

وتجدر الإشارة إلى أن دوافع العدوان وأنماطه وحجمه، تختلف من مجتمع لآخر ومن جماعة إنسانية لأخرى، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تظهر في كل المجتمعات على اعتبار أنها سلوك مضاد للمجتمع، متغيرة ومتطورة تبعا لتغير المجتمع الذي تنشأ فيه.[1]

فلكل مجتمع خصوصياته، التي تجعله يحتوي شروط الفعل، إذ أن الظروف الأساسية لهذا الفعل توجد في البيئة الطبيعية والجغرافية والثقافية والاجتماعية المتضمنة لمجموعة من العوامل الخارجية المحيطة بالفرد والتي تؤثر فيه وتدفعه إلى ارتكاب فعل دون آخر.[2] فنوعية البنية السياسية والجغرافية والبيئية والثقافية في المجتمع تدفع إلى ظهور أنماط معينة من الجرائم، وتؤثر في توزيعها.

وهذا ما جعل العديد من البحوث الاجتماعية في دراستها حول الجريمة، تتجه نحو محاولة البحث عن العلاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية، وتشمل هذه العناصر البيئة والتضاريس والموقع والمناخ، كما أن هناك عوامل جغرافية أخرى لها تأثيرات على ارتفاع نسبة الجرائم، منها تلك التي تتعلق بطبيعة الأرض وبالموقع الجغرافي، وطبيعة التربة أيضا لها تأثير بالغ على السلوك الإجرامي، ولكنه في الغالب تأثير مباشر يرجع إلى العلاقة بين الموقع الجغرافي للمكان وطبيعة التربة وبين درجة ثراء الناس ومدى كثافتهم، إذ من غير المعقول أن يتكاثف الناس في المناطق الجبلية أو القاحلة، وهذا التركيز السكاني له صلة مباشرة بارتكاب الجريمة.[3]

إن الحديث عن تأثير العوامل الطبيعية الجغرافية في نوع وحجم وتوزيع الجريمة، لا يعني أنها الوحيدة، إذ هناك تأثير واضح وجلي لعوامل أخرى ومنها العوامل الاجتماعية وهي "مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من

المنارة للاستشارات

سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم"[4].

إن كل هذه الأمور من شأنها أن تجعل أنماط السلوك الاجتماعي تختلف بين هذه المجتمعات لاسيما منها السلوك الإجرامي.

إن هذا الطرح يقتضي أن أنماطا معينة من الجرائم، تنتشر في مناطق جغرافية معينة، إذ نجد هذا التمايز موجود حتى في الرقعة الجغرافية الواحدة، وهو ما تبين لنا من خلال الدراسة الاستطلاعية حول الجرائم في ولاية سكيكدة، وكذا الخرائط الكارتوغرافية حول توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد، ونظرا لصعوبة البحث في كل أنواع الجرائم المنتشرة بالولاية فإننا حصرنا دراستنا في جرائم الاعتداء ضد الأفراد من ضرب، وجرح عمدي، وقتل، وسب، وشتم...إلخ،

كل هذا يدفع إلى ضرورة البحث المعمق عن كيفية توزع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة وما هي علاقة البيئة الطبيعية والجغرافية والاجتماعية بتوزيع هذه الأنماط بالولاية، وذلك ما يقود إلى وضع التساؤلات التالية:

- كيف تتوزع الخصائص الاجتماعية للمبحوثين بولاية سكيكدة؟
- كيف تتوزع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة؟

أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية البحث، من خلال كونه يتناول بالدراسة والتحليل ظاهرة اجتماعية تهدد أمن واستقرار المجتمع.

- كما أن الدراسات والبحوث التي عالجت هذا الموضوع بهذه الطريقة في الجزائر قليلة إن لم تكن نادرة.
- معرفة أماكن توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد في ولاية سكيكدة لمعرفة اتجاهاتها ومحاولة السيطرة عليها. وتهدف هذه الدراسة إلى:
- التعرف على التوزيع المكاني للخصائص الاجتماعية لمرتكبي جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية "سكيكدة".
- الكشف عن التوزيع المكاني لأنواع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية "سكيكدة".

المنارة للاستشارات

تحديد المفاهيم

الجريمة

ورد في لسان العرب أن جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب[5] أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعريفات حولها، غير أن ما يهمنا هنا هو التعريف الاجتماعي، إذ تعد الجريمة من وجهة النظر السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية، فهي تظهر في كافة المجتمعات على اعتبار أنها نوع من السلوك المضاد للمجتمع، والمنافي للنظم الاجتماعية، تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية، أي خللا في قواعد الضبط الاجتماعي، فالخروج على قيم المجتمع ومعاييره يضر بالجماعة، ويهدد سلامتها واستقرارها واستمرارها وعلى ذلك فهي جريمة في نظر العرف والتقاليد.[6] بهذا المعنى تكون الجريمة خروج عن معايير المجتمع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، كما تعتبر كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي.

الاعتداء

أخذت كلمة "الاعتداء" في اللغة العربية من الفعل "اعتدى"، اعتداء عن الحق بمعنى جاز عن الحق إلى الظلم، و على فلان بمعنى ظلمه. ومنه أيضا اعتداء وجمعها اعتداءات، بمعنى هجوم فجائي دون مبرر.[7] أما من الناحية الاصطلاحية فإنه يشير إلى كل سلوك يرمي إلى إيذاء الغير أو الذات، أو ما يحمل محلها من الرموز.[8]

جرائم الاعتداء ضد الأفراد

تعرف الجرائم التي تقع ضد الأفراد بأنها "الجرائم التي شرعت عقوبتها لحفظ صالح الأفراد، ولو أن ما يمس مصلحة الأفراد هو في الوقت ذاته ماس لصالح الجماعة فليس معنى ذلك أنها لا تمس الجماعة، وإنما معناها تغليب حق الفرد على حق الجماعة"[9].

النظريات

أولا: الاتجاه الاجتماعي

1. **نظرية التقليد "جبرابيل تارد** G. Tarde"

بنيت هذه النظرية على أساس، يعتبر أن سلوك الإنسان يكون دائما مقلدا لسلوكيات مشابهة احتذى بها، فالفرد يسعى لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم في

المنارة للاستشارات

محيطه، وباعتبار الجريمة سلوك اجتماعي كبقية السلوكيات الاجتماعية، فإنها تؤخذ أيضا من الآخرين.

ويرى "تارد" أن التقليد لا يكون إلا في جماعة، ويكون خاضعا إلى قوانين كما يلي:[10]

- أن التقليد يكون من الأعلى إلى الأسفل.
- تتأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقلد بالمقلّد عنه، فالعلاقة طردية بينهما.

2. نظرية المخالطة الفارقة

يمثل هذه النظرية آراء "أدوين سذرلاند"، الذي يلخص نظريته في هذه العبارة "يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون"[11]وقد شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بالآخرين وتعلم الأنماط الإجرامية، منطلقا من فرضية أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب يتعلمه الفرد عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين، وتتضمن عملية تعلم السلوك شيئين أساسيين هما: (الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة) و(التوجيه المحدد للدوافع والحوافز والمبررات والاتجاهات).[12]

3. نظرية "روبرت ميرتون"

قام "روبرت ميرتون" بجعل نظرية دوركايم عن الأنومي أكثر تنظيما واتساقا، فقد وجه الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية، وبين الوسائل أو المعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، إذ يذهب "ميرتون" إلى أن الانحراف عرض لبناء اجتماعي يتم في داخله تحديد الأهداف والطموحات من الناحية الثقافية، وتحديد الوسائل المقبولة اجتماعيا.[13]

ويضيف "ميرتون" أن حدوث أي خلل في التوازن بين الأهداف، ووسائل تحقيقها يعرّض المجتمع إلى الوقوع في حالة اضطراب، وعدم تنظيم واستقرار، ويتم الانحراف عن السواء الاجتماعي، -حسب ميرتون- من خلال إحدى العمليات الخمسة التالية: عملية الانتماء، الابتكار، التعلق بالطقوس، الانسحاب، وعملية الثورة، ويركز على الابتكار بأنه أهمها وأكثرها انتشارا لأن الفرد هنا يحاول ابتكار وسائل غير مقبولة ومشروعة من أجل تحقيق أهدافه، وإذا فشل فإنه ينسحب من هذا الواقع ويتجه لسلوك سلوكات منحرفة من أجل التعويض.[14]

المنارة للاستشارات

ثانيا : الاتجاه الجغرافي

تناول الاتجاه الجغرافي، كل عناصر البيئة الجغرافية في تفسير الجريمة ليدلل على أهمية هذه العناصر كعوامل مسببة للسلوك الإجرامي. محاولا بذلك توضيح تأثير هذا السلوك وعلاقته ببعض العوامل الجغرافية، كموقع المجتمع من خطوط العرض، قربا وبعدا عن خط الإستواء، وكذا هل هو ساحلي أم بعيد عن الساحل ، وأيضا الطبيعة الطوبوغرافية للمنطقة، هل الإقليم سهلي أم جبلي، خصب أم جدب، والمناخ وما تتضمنه درجة الحرارة والرطوبة والضغط الجوي وتغيرات الطقس بين البرودة والحرارة، وبين الجو العاصف والجو الهادئ، والجو الرطب والجو الجاف، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية في المنطقة وعلاقة هذا كله بالجريمة وصورها.[15]

ويرجع الفضل في ظهور هذا الاتجاه إلى العالمين البلجيكي "كيتيليه Quetelet" والفرنسي "جيري Gurry".

1. أعمال جيري "Gurry" (1802- 1866)

قام "جيري" بدراسة اعتمدت على الإحصائيات الجنائية، حيث قام بالاطلاع على الإحصاءات المتعلقة بالجرائم في فرنسا من سنة 1826 إلى 1830، وقد خلص إلى ما يلي:[16]

1) ترجح كفة الجرائم الواقعة ضد الأشخاص، في أقاليم الجنوب وخلال فصول الحر.

2) ترجح كفة الجرائم الواقعة ضد الأموال في إقليم الشمال وخلال الفصول الباردة.

وهو ما جعله يتوصل إلى صياغة ما أسماه "بالقانون الحراري للإجرام"، الذي يذهب إلى وقوع تغيرات في ظاهرة الإجرام تبعا لاختلاف الوقت أو الفصول، أو تبعا لاختلاف المكان والأقاليم.

2. أعمال "كتليه"

قام "أدولف كتليه" بدراسة عام 1832 تتعلق بتوزيع الجريمة حسب البيئة طبقا للمناخ والفصول".[17]

وقد جعلت الدراسة لمعدلات الجريمة في ضوء الظروف والعوامل الجغرافية، "كتليه" يخرج بقانونين اثنين، الأول يتعلق بثبات الإجرام من عام لآخر، والثاني سماه قانون الحرارة الاجرامي، الذي أكد فيه أن جرائم الأشخاص تغلب في المناطق الجنوبية لأوروبا، حيث يكون الطقس حارا، بينما تغلب جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حينما يكون الطقس باردا[18].

المنارة للاستشارات

3. **أعمال ديكستر:**

قام "ديكستر" بدراسة على 40000 حالة، وقد توصل إلى النتائج التالية:[19]

- تختلف الجريمة كما ونوعا تبعا لاختلاف درجة الحرارة.
- هنالك علاقة عكسية بين الضغط الجوي ونسبة جرائم العنف، فعندما يكون الضغط الجوي منخفضا ترتفع نسبة جرائم العنف، وفسر ذلك بأن انخفاض الضغط الجوي يعقبه حدوث العواصف والشعور بأن هناك عاصفة وشيكة الحدوث يؤدي إلى انفعال كثير من الأفراد ينجم عنه ارتكاب جرائم العنف.
- هناك تناسب عكسي بين درجة الرطوبة وجرائم العنف، فعندما تكون درجة الرطوبة مرتفعة، تنخفض نسبة جرائم العنف، وفسر ذلك أنه عندما ترتفع درجة الرطوبة يشعر الفرد بالضيق والخمول ونقص في الحيوية، مما يجعله لا يقوى على ارتكاب جرائم العنف، والعكس صحيح، فإن انخفاض درجة الرطوبة في الجو يؤدي إلى زيادة الحيوية في الإنسان وتجعل لديه استعدادا أكبر لارتكاب جرائم العنف.
- ترتفع الجرائم مع اعتدال سرعة الرياح وتنخفض الجرائم إذا كانت سرعة الرياح قوية أو ساكنة.
- تنخفض نسبة جرائم العنف في الأيام الممطرة والأيام المعتمة التي تتكاثف بها السحب والغيوم، ويفسر ذلك احتمال نقص الحيوية الإنسانية.

وعموما يرى الباحثون أن الطقس لا يؤثر على الجريمة في ذاتها، وإنما يؤثر على نمطها فقط، فتتحول من العنف عند اشتداد الحر إلى التحايل والخديعة عند برودة الجو،كما تزيد الاعتداءات الجنسية في فصلي الربيع والصيف، أكثر من باقي فصول السنة،

الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من الدراسات السابقة، التي كانت مشابهة لها سواء من حيث المضمون أو من حيث المعالجة المنهجية، ونذكر منها:

أ) الدراسات العربية

– دراسة "ليلى بنت صالح محمد زعزوع" تحت عنوان: الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة –دراسة تطبيقية في الجغرافية الاجتماعية (1406 ه).

– دراسة "أشرف حسن محمد شقفة وصالح محمد محمود أبو عمرة" بعنوان محافظة غزة، دراسة في جغرافية الجريمة –جرائم القتل (1998- 2008 م).

المنارة للاستشارات

– دراسة "جمال سالم النعاس" حول التباين المكاني لجرائم الجنايات بشعبية الجبل الأخضر (1999- 2008 م).

ب)**الدراسات الجزائرية**

– دراسة "سمية حومر" بعنوان الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث –دراسة ميدانية بمراكز إعادة تربية الأحداث الجانحين بقسنطينة، عين مليلة، عنابة، ورقلة (2009- 2010 م).

– "جلطي عبد العزيز وروابح شوقي" وضع خريطة الإجرام في قسنطينة

منهج الدراسة وأدواتها

بناء على متطلبات هذه الدراسة – التي تصنف ضمن الدراسات الوصفية- نرى اعتماد مقاربة منهجية تعتمد أساسا على منهج دراسة الحالة.

بوصفه منهجا يركز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات والعوامل التي تنطلق من داخل الحالة المدروسة ذاتها، وتلك المؤثرة فيها، والتي لها علاقة وثيقة بها، وهو ما يمنح الباحث إمكانية التوغل العميق والدقيق في دراسة كافة جوانبها وعناصرها المكونة لها،[20] وهو ما سنحاول العمل وفقه في هذه الدراسة التي تستهدف وصف كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والطبيعية (الجغرافية) في توزيع وتنوع أنماط جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة، تبقى منفتحة على تقنيات منهجية أخرى تدعم المنهج الأساس (دراسة الحالة)، حيث تستعين، بتقنية الإحصاء من خلال النسب المئوية، كما تم الاعتماد على التقنية الجغرافية Arc GIS لرسم خرائط توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بمنطقة الدراسة.

كما استخدمت أداة الاستمارة لجمع البيانات الميدانية، وذلك في حدود متطلبات إشكالية الدراسة.

المجال المكاني والبشري

تمت الدراسة بولاية سكيكدة، التي قسمت إلى خمس قطاعات أو ثكنات حسب الدرك الوطني (عزابة، سكيكدة، الحروش، تمالوس، القل)،[21] وكل قطاع يشمل مجموعة من البلديات تابعة له كما هو موضح في الخريطة رقم (01)، وقد أقيمت الدراسة على عينة اختيرت بطريقة قصدية، بلغ عددها 100 مفردة مقسمة بالتساوي

المنارة للاستشارات

على هذه القطاعات، شملت جميع الأفراد الذين تجاوزوا سن الثامنة عشر ممن ارتكبوا جرائم الاعتداء ضد الأفراد سواء صدرت في حقهم أحكام قضائية أم لا.

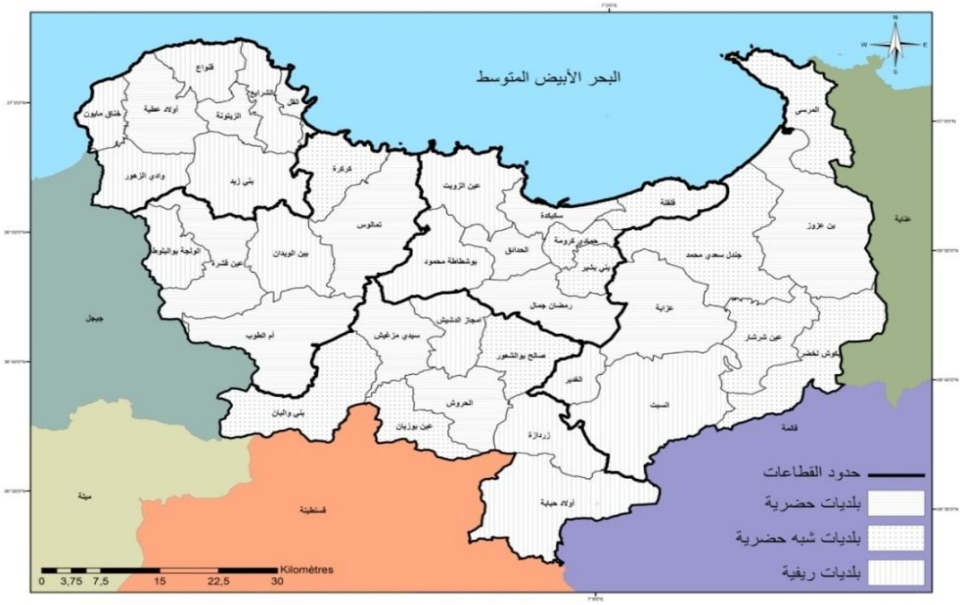

خريطة رقم (01) تبين تقسيم الولاية إلى قطاعات حسب الدرك الوطني

الجانب التطبيقي:

1) التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الجنس بولاية سكيكدة:

الجنس	سكيكدة		عزابة		الحروش		تمالوس		القل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ذكر	13	65	14	70	18	90	16	80	18	90	78	78
أنثى	07	35	06	30	02	10	04	20	02	10	22	22
مج	20	100	20	100	20	100	20	100	20	100	100	100

جدول رقم (01): يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الجنس بولاية سكيكدة

ت: التكرار

%: النسبة المئوية

تجدر الإشارة إلى أن أغلبية جرائم الاعتداء ضد الأفراد كانت من قبل العنصر الذكوري، حيث بلغت نسبتهم (78%)، وقد كانوا يميلون أكثر لارتكاب جرائم

المنارة للاستشارات

الاعتداء ضد الأفراد الواقعة على سلامة الجسم بنسبة (86,66%) من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل هذه الفئة، وعند توزيع فئات الجنس على قطاعات الولاية تبين من خلال الخريطة رقم (02) أن أكبر فئة من الذكور سجلت في غرب وجنوب الولاية والمتمثلة في كل من قطاع القل وقطاع الحروش، إذ بلغت نسبة الذكور فيهما 90% لكل منهما، يلي قطاع تمالوس بنسبة 80% ثم قطاع عزابة بنسبة 70% وفي الأخير قطاع سكيكدة بنسبة 65%.

أما بخصوص العنصر الأنثوي، فنجد توزعه يشمل القطاعات الحضرية أكثر على غرار قطاع سكيكدة الذي بلغت النسبة فيه 35% يليها قطاع عزابة بنسبة 30% ثم قطاع تمالوس بنسبة 20% وفي الأخير كل من قطاع القل وقطاع الحروش بنسبة 10% لكل منهما، ويرجع ذلك –حسب إجابات المبحوثين- إلى الحرية التي تتمتع بها المرأة في تلك المناطق كون أغلبها مناطق حضرية، حيث يسمح لها بالخروج للعمل وقضاء حاجياتها اليومية وتوصيل الأبناء إلى المدرسة وغيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة السكن في المناطق الحضرية الذي يتسم بالتقارب والتجمع يسمح لها بالاحتكاك أكثر مع بقية النساء مما يوقعها في مناوشات كلامية أو جسدية، على عكس المرأة الريفية التي يقتصر خروجها على العمل في الحقول أو رعي المواشي مع تباعد المسافة بين الجيران مما يقلل احتكاكها بجيرانها.

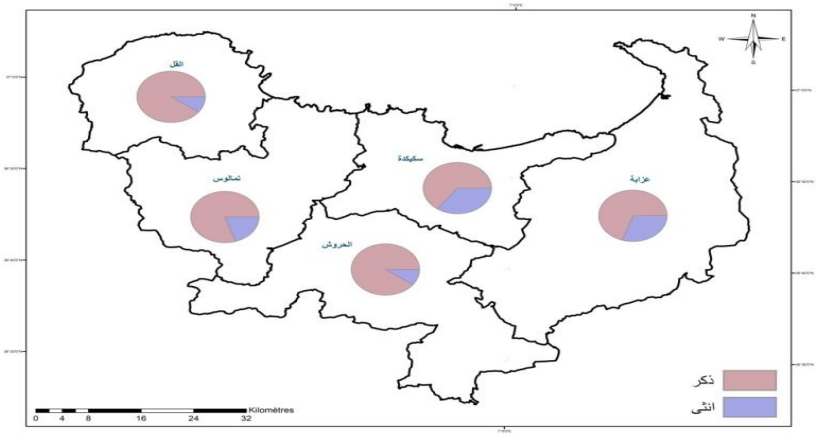

خريطة رقم (02): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الجنس بولاية سكيكدة

المنارة للاستشارات

2) **التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب المستوى التعليمي:**

المستوى التعليمي	سكيكدة		عزابة		الحروش		تمالوس		القل		مج
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
أمي	02	10	01	05	03	15	03	15	03	15	12
ابتدائي	04	20	08	40	05	25	09	45	04	20	30
متوسط	05	25	05	25	06	30	08	40	09	45	33
ثانوي	04	20	05	25	03	15	00	00	04	20	16
جامعي	05	25	01	05	03	15	00	00	00	00	09
أخرى	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
مج	20	100	20	100	20	100	20	100	20	100	100

جدول رقم (02): يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب المستوى التعليمي بولاية سكيكدة

من خلال البيانات الموضحة في الخريطة رقم (03) يتبين أن فئة الأميين تنتشر في المناطق الغربية والجنوبية للولاية حيث نجد نسبة الأمية في قطاعات القل، تمالوس، الحروش تبلغ 15% لكل منها، ثم يأتي قطاع سكيكدة بنسبة 10% وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع عزابة 05% وذلك يرجع إلى كون المناطق الغربية والجنوبية تضم مناطق ريفية منعزلة، حيث تنعدم فرص التعليم بسبب صعوبة التنقل للمدارس، وكذا اعتماد الآباء على الأطفال في مساعدتهم على رعي المواشي.

أما فئة من يحملون مستوى التعليم الابتدائي فإنها تنتشر في قطاع تمالوس بنسبة 45% يليها قطاع عزابة بنسبة 40% ثم قطاع الحروش بنسبة 25% يليها كل من قطاع القل وقطاع سكيكدة بنسبة 20% لكل منهما، ويرجع ذلك -حسب إجابات المبحوثين- إلى العشرية السوداء حيث اضطر العديد من الأفراد للنزوح إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية بسبب الوضع الأمني السيئ في المناطق الريفية والجبلية مما دفع العديد من الأطفال في تلك الفترة إلى مغادرة مقاعد الدراسة بسبب عدم التكيف مع الوضع في المدارس الجديدة وبالتالي التوقف نهائيا عن الدراسة.

المنارة للاستشارات

وفيما يخص فئة الذين يحملون المستوى المتوسط من التعليم، فإن أعلى النسب تواجدت على مستوى كل من قطاعات القل، تمالوس، الحروش بنسبة (45%، 40%، 30%) على التوالي ثم يأتي في الأخير كل من قطاع عزابة وقطاع سكيكدة بنسبة 25% لكل منهما.

أما فئة من يحملون المستوى الثانوي من التعليم، فإن أعلى نسبة لهم سجلت في قطاع عزابة بنسبة 25% يليها كل من قطاع القل وقطاع سكيكدة بنسبة 20% لكل منها ثم قطاع الحروش بنسبة 15%، في حين لم نسجل أي نسبة في قطاع تمالوس.

وبخصوص من يحملون المستوى التعليمي الجامعي فإن نسبتهم قليلة مقارنة بالفئات الأخرى، وقد تواجدت على مستوى إقليم سكيكدة بنسبة 25% وإقليم الحروش بنسبة 15% وإقليم عزابة بنسبة 05% ومن الملاحظ أن القطاعات الريفية على غرار قطاعي تمالوس والقل ينعدم فيها الجامعيين نظرا لبعد المراكز الجامعية.

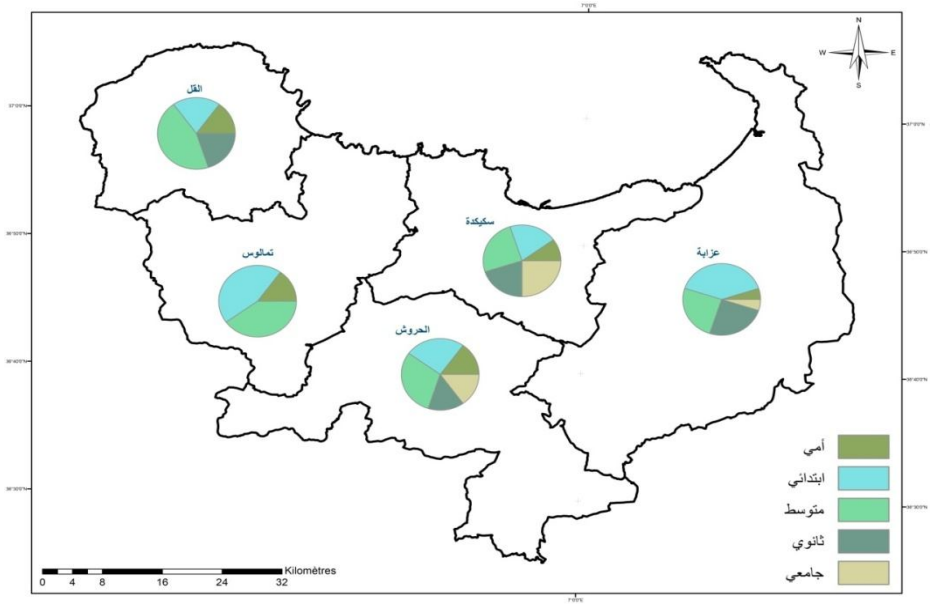

خريطة رقم (03): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب المستوى التعليمي بولاية سكيكدة

المنارة للاستشارات

3) التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الحالة المهنية بولاية سكيكدة

الحالة المهنية	سكيكدة		عزابة		الحروش		تمالوس		القل		مج
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
عامل	10	50	11	55	06	30	04	20	07	35	38
بطال	10	50	09	45	14	70	16	80	13	65	622
المجموع	20	100	20	100	20	100	20	100	20	100	100

جدول رقم (03): يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الحالة المهنية

من خلال بيانات الجدول السابق والموضحة في الخريطة رقم (04) يظهر لنا أن فئة العاملين تتوزع في كل من قطاع عزابة بنسبة 55% قطاع سكيكدة بنسبة 50% كما بلغت النسبة في قطاع القل 35% في حين بلغت في قطاع الحروش 30% وفي الأخير قطاع تمالوس بنسبة 20%، أما فئة العاطلين عن العمل ممن ارتكبوا جرائم الاعتداء ضد الأفراد فإن أكبر تواجد لهم كان في قطاع تمالوس بنسبة 80% يليه قطاع الحروش بنسبة 70% ثم قطاع القل بنسبة 65% يليه قطاع سكيكدة بنسبة 50% وفي الأخير قطاع عزابة بنسبة 45%، وذلك يرجع إلى توفر مناصب الشغل في المناطق الصناعية مثل عزابة وسكيكدة على عكس المناطق الريفية التي تنعدم فيها فرص العمل وإن وجدت تكون في الأعمال الفلاحية.

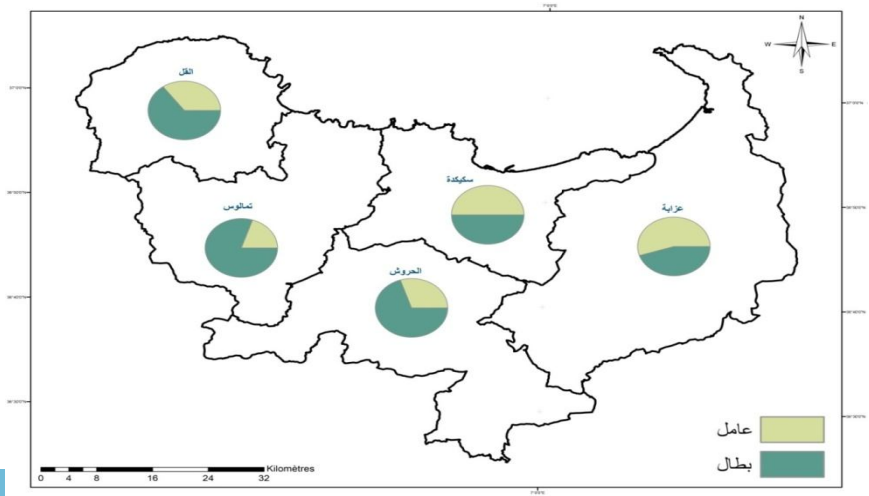

المنارة للاستشارات

خريطة رقم (04): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب الحالة المهنية بولاية سكيكدة

4) **التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب فصول السنة :**

	سكيكدة		عزابة		الحروش		تمالوس		القل		مج
	ت	ن %	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	
الصيف	06	30	08	40	07	35	10	50	01	05	32
الخريف	03	15	02	10	04	20	02	10	05	25	16
الشتاء	06	30	04	20	05	25	02	10	05	25	22
الربيع	05	25	06	30	04	20	06	30	09	45	30
مج	20	100	20	100	20	100	20	100	20	100	100

جدول رقم (04) يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب فصول السنة بولاية سكيكدة

لقد تمت الإشارة سابقا إلى أن أكبر نسبة لجرائم الاعتداء ضد الأفراد سجلت في فصل الصيف بنسبة 32% وقد سجلت في قطاعات تمالوس، عزابة، الحروش بنسبة (50%، 40%، 35%) على التوالي، وحسب المستجوبين فإن فصل الصيف يصادف جني المحاصيل الزراعية بهذه المناطق وهو ما يجعلها تستقطب الأفراد من مختل المناطق للعمل في الحقول فيضطرون للمبيت في شاليهات جماعية فتكثر جلسات السمر والسكر وغالبا ما تنتهي بشجارات عنيفة تستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة البيضاء، ثم يأتي قطاع سكيكدة بنسبة 30% وفي الأخير قطاع القل بنسبة ضئيلة قدرت بـ 05%.

أما فيما يخص الجرائم التي وقعت في فصل الخريف فقد سجلت أعلى نسبة لها في قطاع القل حيث بلغت نسبتها 25% ثم قطاع الحروش بنسبة 20%، وكما أشار المبحوثون فإن معظم الاعتداءات في هذه المناطق تكون بسبب الشجارات حول حدود الأراضي الزراعية أو محصول الزيتون الذي يصادف جنيه هذا الفصل، ثم يأتي قطاع سكيكدة بنسبة 15% وأخيرا قطاع تمالوس بنسبة 10%.

وفيما يخص الجرائم التي وقعت في فصل الشتاء، فقد سجلت أكبر نسبة لها في قطاع سكيكدة بنسبة 30% يليها كل من قطاعي الحروش والقل بنسبة 25% لكل منهما يليه قطاع عزابة بنسبة 20% وأخيرا قطاع تمالوس بنسبة 10%، أما فيما يخص الجرائم التي وقعت في فصل الربيع فقد تركزت في قطاع القل حيث قدرت نسبتها بـ

المنارة للاستشارات

45% يليها قطاعي كل من تمالوس وعزابة بنسبة 30% لكل منهما، يليه قطاع سكيكدة بنسبة 25% وفي الأخير قطاع الحروش بنسبة 20%، والخريطة التالية توضح ذلك أكثر.

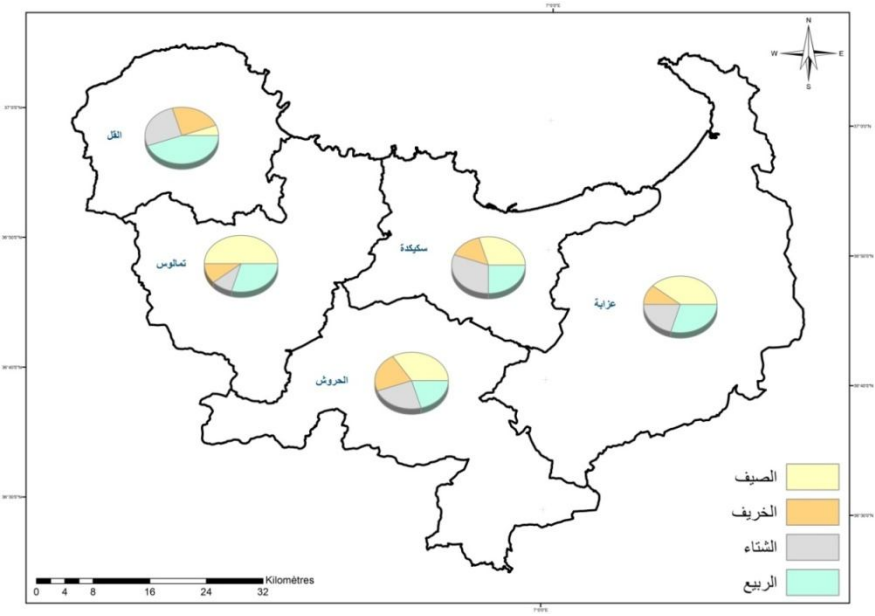

خريطة رقم (05): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب فصول السنة بولاية سكيكدة

5) التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب قطاعات الدرك بولاية سكيكدة

جرائم الاعتداء ضد الأفراد	عزابة		سكيكدة		الحروش		تمالوس		القل		مج
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن%	ت	ن %	ت	ن %	
القتل	03	15	04	20	02	10	02	10	02	10	13
التهديد	01	05	00	/	00	/	01	05	02	10	04
الضرب والجرح العمدي	11	55	09	45	11	55	10	50	12	60	60
الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة	00	/	01	05	02	10	01	05	0	05	04

المنارة للاستشارات

الضرب المفضي للوفاة	00	/	00	/	01	05	01	05	01	05	03
القدف	01	05	00	/	00	/	02	10	00	/	03
السب والشتم	00	/	00	/	01	05	03	15		15	05
الاهانة	00	/	00	/	00	/	00	/	/	01	01
الفعل الفاضح العلني	01	05	01	05	01	05	00	/	/	00	03
نشر أشياء مخلة بالحياء	00	/	02	10	01	05	00	/	/	00	03
هتك العرض بالقوة	01	05	01	05	01	05	00	/	/	01	04
التحرش الجنسي	01	05	01	05	00	/	00	/	/	00	02
الفعل المخل بالحياء	01	05	01	05	00	/	00	/	/	00	02
مج	20	100	20	100	20	100	20	100	20	100	100

جدول رقم (05) يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة

من خلال البيانات المستقاة من الميدان والموضحة في الخريطة رقم (06) يتبين أن جرائم القتل تتوزع في شمال المنطقة وشرقها حيث بلغت النسبة في قطاع سكيكدة 20% وفي قطاع عزابة 15%، في حين تساوت النسب في غرب المنطقة وجنوبها حيث قدرت النسبة بـ 10% في كل من قطاعات تمالوس، القل، الحروش.

أما بخصوص جريمة التهديد فإنها تواجدت في غرب المنطقة حيث قدرت نسبتها في قطاع القل، كما قدرت النسبة بـ 05% في قطاعي تمالوس وعزابة، في حين لم نلاحظ تواجد لهذه الجريمة في بقية القطاعات الأخرى.

أما جريمة الضرب والجرح العمدي التي شكلت أعلى نسبة من مجموع جرائم الاعتداء ضد الأفراد والتي قدرت بـ 53% فقد توزعت عبر قطاعات المنطقة، حيث بلغت 60% في قطاع القل يليها كل من قطاع الحروش وقطاع عزابة بنسبة 55% ثم قطاع تمالوس بنسبة 50% يليها قطاع سكيكدة بنسبة 45%.

وبالنسبة لجريمة الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة فقد كان أعلى تركز لها في قطاع الحروش حيث قدرت النسبة بـ 10% فيما تساوت النسبة في كل من قطاعي

المنارة للاستشارات

القل وتمالوس حيث بلغت 05% بينما لم نسجل جرائم من هذا النوع في بقية القطاعات الأخرى، كما توزعت جريمة الضرب المفضي للوفاة في الغربية والجنوبية على غرار قطاعات تمالوس، القل، الحروش بنسبة 05%، وقد توزعت جريمة القذف في قطاعي تمالوس وعزابة فقط حيث بلغت النسبة (10% و05%) على التوالي، وبخصوص جريمة السب والشتم فإنها توزعت في القطاعات الغربية والقطاع الجنوبي، إذ سجلت أعلى نسبة لها بقطاع تمالوس قدرت بـ 15% فيما سجلت نسبة 05% لكل من قطاعي الحروش والقل، بينما تنعدم النسبة في قطاعي عزابة وسكيكدة.

وفيما يخص جريمة الإهانة فإنها كانت أقل الجرائم حيث مثلت 01% فقط من مجموع جرائم الاعتداء ضد الأفراد التي ارتكبها أفراد العينة وقد سجلت في قطاع القل، أما جريمة الفعل الفاضح العلني فقد توزعت في القطاعات الشرقية والشمالية والجنوبية حيث قدرت نسبتها 05% في كل من قطاعات عزابة، سكيكدة، الحروش، كما توزعت جريمة نشر أشياء مخلة بالحياء في كل من قطاع عزابة بنسبة 10% وقطاع الحروش بنسبة 05%، فيما توزعت جريمة هتك العرض في قطاعات عزابة، سكيكدة، الحروش بنسبة 05% لكل منها، كما توزعت جريمة التحرش الجنسي بقطاعي عزابة وسكيكدة بنسبة 05% لكل منها والأمر ذاته بالنسبة لجريمة الفعل المخل بالحياء.

وعموما، نجد جرائم الاعتداء ضد الأفراد الواقعة على الحياة تتوزع في كل من القطاعات الشرقية (عزابة، سكيكدة) والقطاع الغربي المتمثل في قطاع القل بنسبة 23,53 لكل قطاع، في حين تتوزع جرائم الاعتداء ضد الأفراد الواقعة على سلامة الجسم بقطاعي الحروش والقل بنسبة (23.33 و21,67) على التوالي، أما جرائم الاعتداء ضد الأفراد الواقعة على الحرية الشخصية فإن أكبر توزع لها كان في قطاع تمالوس بنسبة 55,56%، كما تنتشر جرائم الاعتداء الواقعة على الأخلاق في القطاعات الشرقية على غرار قطاعي سكيكدة وعزابة بنسبة (42,86، 28,57) على التوالي، وتنخفض النسبة في القطاعات الغربية كقطاع القل الذي بلغت النسبة فيه 07,14% وتنعدم تماما في قطاع تمالوس، ويرجع ذلك إلى الطابع الثقافي الذي يميز المناطق الغربية للولاية والتي تشكل في معظمها المناطق الريفية التي تتسم بالمحافظة على عكس المناطق الحضرية.

المنارة للاستشارات

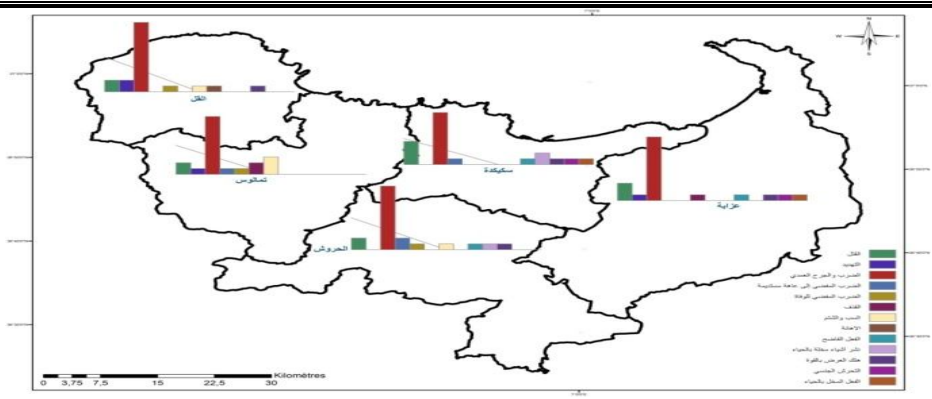

خريطة رقم (06): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة

6) التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء ضد الأفراد حسب سكن مرتكبوها

القطاعات / أنواع الجرائم	الحضري		شبه الحضري		الريفي		مج
	ت	%	ت	%	ت	%	
القتل	05	9,61	04	19,04	04	14,81	13
التهديد	01	1,92	02	9,52	01	3,70	04
الضرب والجرح العمدي	30	57,69	08	38,09	14	51,85	53
الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة	01	1,92	00	/	03	11,11	04
الضرب المفضي للوفاة	00	/	01	4,76	02	7,40	03
القذف	02	3,84	00	/	01	3,70	03
السب والشتم	03	5,76	01	4,76	01	3,70	05
الاهانة	01	1,92	00	/	00	/	01
الفعل الفاضح العلني	02	3,84	01	4,76	00	/	03
نشر أشياء مخلة بالحياء	03	5,76	01	4,76	00	/	03
هتك العرض بالقوة	01	1,92	02	9,52	01	3,70	04
التحرش الجنسي	02	3.84	00	/	00	/	02
الفعل المخل بالحياء	01	1,92	01	4,76	00	/	02
المجموع	52	100 ≈	21	100 ≈	27	100 ≈	100

جدول رقم (06): يبين توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة حسب سكن مرتكبوها

من خلال البيانات الميدانية المعروضة في الجدول السابق والموضحة في الخريطة رقم (07) التي توضح كيفية توزيع سكن مرتكبو جرائم الاعتداء ضد الأفراد بين المدن الحضرية والريفية، نجد أن الذين يقطنون في القطاع الحضري يميلون أكثر

المنارة للاستشارات

لارتكاب جرائم الضرب والجرح العمدي، حيث يتصدر هذا النوع قائمة الجرائم في هذا القطاع بنسبة قدرت بـ 57,69% يليها جرائم القتل التي بلغت نسبتها 09,61% فيما تأتي جريمتي كل من السب والشتم، و نشر أشياء مخلة بالحياء في المرتبة الثالثة بنسبة 05,76%، لتأتي بعدها جرائم القدف، الفعل الفاضح العلني، التحرش الجنسي بنسبة 03,84% لكل منها، لتحتل المرتبة الأخيرة كل من جرائم التهديد، الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة، الإهانة، هتك العرض بالقوة، والفعل المخل بالحياء بنسبة 01,92% لكل منها، فيما لم نسجل أي نسبة في جريمة الضرب المفضي للوفاة.

أما بخصوص من يقطنون القطاع شبه الحضري فإن جرائمهم تمثلت في الضرب والجرح العمدي والقتل بنسبة (38,09%، 19,04%) على التوالي، يليها جرائم التهديد، هتك العرض بالقوة بنسبة 09,52% لكل منهما وفي المرتبة الأخيرة نجد كل من جرائم الضرب المفضي للوفاة، السب والشتم، الفعل الفاضح العلني، نشر أشياء مخلة بالحياء، الفعل المخل بالحياء بنسبة 04,76% لكل منها، في حين لم نسجل أي نسبة في جرائم الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة، القذف، الإهانة، التحرش الجنسي.

وفيما يخص سكان القطاع الريفي فإنهم يميلون لارتكاب جرائم الضرب والجرح العمدي، القتل، الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة، الضرب المفضي للوفاة بنسبة (51,85%، 14,81%، 11,11%، 07,40%) على التوالي من الجرائم المرتكبة من قبل سكان الأرياف، وفي المرتبة الأخيرة سجلت كل من جرائم التهديد، القذف، السب والشتم، هتك العرض بالقوة بنسبة 03,70% لكل منها، في حين نلاحظ غياب للجرائم المتعلقة بالآداب كالفعل الفاضح العلني، نشر أشياء مخلة بالحياء، التحرش الجنسي، والفعل المخل بالحياء والخريطة الموالية توضح ذلك أكثر.

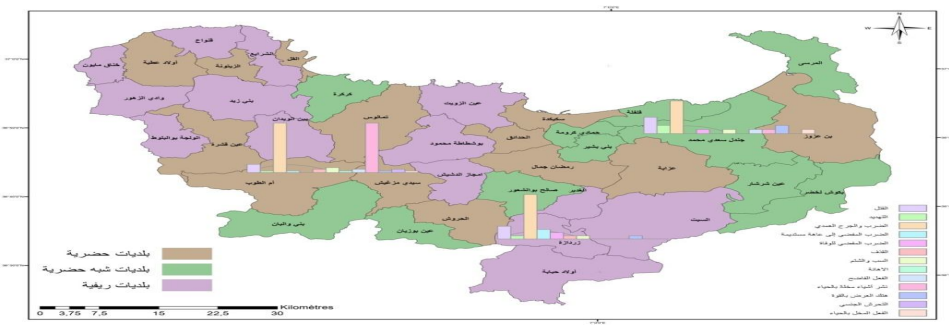

خريطة رقم (07): توضح توزيع جرائم الاعتداء ضد الأفراد بولاية سكيكدة حسب مرتكبوها

المنارة للاستشارات

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

من خلال معالجة البيانات الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معظم أفراد العينة هم من جنس الذكور، حيث بلغت نسبتهم 78% ويتوزعون في القطاع الغربي (القل) والجنوبي (الحروش) بنسبة 90% لكل منهما، كما توزعت فئة الإناث في القطاعات الشرقية كقطاع سكيكدة وقطاع عزابة بنسبة (35% و30%) على التوالي.
- تبين أن أفراد العينة ممن يحملون مستويات تعليمية متذنية يتوزعون في القطاعات الغربية على غرار قطاعي القل وتمالوس، بينما أصحاب المستويات التعليمية العالية يتوزعون في القطاعات الشرقية كقطاعي عزابة وسكسكدة.
- أن فئة العاملين من أفراد العينة يتوزعون في القطاعات الشرقية (عزابة، سكيكدة)، عل عكس فئة البطالين التي تتوزع في المناطق الغربية.
- توصلت الدراسة إلى أن جرائم الاعتداء ضد الأفراد الواقعة على الحياة و جرائم الاعتداء الواقعة على الأخلاق تنتشر في القطاع الشرقي بينما جرائم الاعتداء الواقعة على سلامة الجسم تتوزع في القطاع الغربي والجنوبي.
- يتميز سكان القطاع الحضري وشبه الحضري بالميل لارتكاب معظم أنواع جرائم الاعتداء ضد الأفراد، فيما يمتيز سكان القطاع الريفي بعدم ميلهم لارتكاب الجرائم الأخلاقية.

المنارة للاستشارات

الهوامش

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم اجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 11.

2) أيمن الشبول: الأنماط الجغرافية للجريمة: دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن.
موقع الأنترنيت:
http//www.nauss.edu.sa.، (تاريخ تصفح الموقع: 2012/12/03)

3) نهى القاطرجي: الإغتصاب (دراسة تاريخية، نفسية، اجتماعية)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص265.

4) نوري سعدون عبد الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011.
موقع الأنترنيت:
http//www.idsj.net (تاريخ تصفح الموقع: 2013/07/25)

5) ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب ج 12 ص 91 مادة جرم.

6) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 11.

7) المنجد الإعدادي: الصادر عن دار المشرق، لبنان، 1984، ص 51.

8) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط3 بيروت، لبنان، 1993، ص 13.

9) محمد سيد فهمي: الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والعقاب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2012، ص 118.

10) عبد الله أحمد عبد الله المصراتي: قراءاة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف.
موقع الأنترنيت: http//www.qsm.ac.il (تاريخ تصفح الموقع: 2015/04/28).

11) جمال معتوق: مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 236.

12) أنظر كلا من: -عدنان الدوري: جناح الأحداث – المشكلة والسبب، ص 214.
-غريب محمد سيد أحمد فهمي وسامية محمد جابر: علم اجتماع السلوك الانحرافي، ص 139.

المنارة للاستشارات

13) عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2011، ص 172.

14) معمر داود: بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة العنف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (التواصل)، الصادرة عن جامعة جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، العدد 22، سبتمبر 2008، ص 41.

15) أنظر كلا من:

- محمد سيد فهمي: الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والعقاب، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم اجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص99.

16) عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

17) سمية حومر: الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث، (دراسة ميدانية بمراكز إعادة تربية الأحداث الجانحين بقسنطينة، عين مليلة، عنابة، ورقلة) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2010.

18) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

19) عدلي محمود السمري: علم اجتماع الجنائي مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

20) عبد الله محمد عبد الرحمان، ومحمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000، ص 294.

21) المجموعة الولائية للدرك الوطني لولاية سكيكدة، مصلحة الشرطة القضائية.

المنارة للاستشارات